اثر الاحتجاجات الشعبية على صانع القرار العراقي بعد عام ٢٠١٩

م.م علي فاضل محمد

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

تاريخ الاستلام:٢٠٢٤/١١/١٨ تاريخ القبول ٢٠٢٤/١٢/٢٤

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٤/٣٠

المقدمة

شهدت الساحة العراقية في أواخر عام ٢٠١٩ العديد من الحركات الاحتجاجيةفي جو تحيطه انقسامات عميقة في طبيعة النسيج الاجتماعي، اذ كانت هذه الانقسامات ناتجة عن اثار المحاصصة السياسية والتوزيع الاسترضائي للسلطة الذي انتج حكومات غير رشيدة لم تتمكن من ادارة الدولة .

يرى المتابع لتطور هذه الاحتجاجات والتغييرات السياسية التي تحدث بعدها يمكنه ان يلاحظ وجود نقله نوعية وتطوراً ايجابياً ونضجاً واسعاً في الاتجاهات الفكرية للمواطنين العراقيين في البحث عن الطرق المؤثرة لمواجهة مشكلاتهم عن طريق البحث عن حلول مستدامة لتلك المشكلات .

فضلاً عن ذلك يمكننا التماس نتاج واضح للاحتجاجات الشعبية التي حدثت في العراق في عام ٢٠١٩ وما بعدها , وذلك عن طريق الأثر الواضح لهذه الاحتجاجات على مواقف وقرارات صانع القرار العراقي وعلى الرغم من كون تلك الأثر خجول في بعض الأحيان الا انه يمثل تطوراً ملحوضاً في وجود اللمسة الشعبية في الحياة السياسية فضلاً عن ذلك فإن هذا التأثير البسيط على مجريات الاحداث السياسية يمثل انتقاله فكرية لثقافة الشعب الباحث عن حل لمشكلاته بعدما كان الشعب العراقي يعيش تحت

ثقافة الخضوع تارة , والمحاصصة السياسية والحكومات غير القادرة على إدارة الدولةتارة أخرى .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في انه يتناول موضوع من المواضيع الحيوية التي شغلت الشارع العراقي والعملية السياسية منذ عام (٢٠١٩) ولغاية الان ، وذلك كون الاحتجاجات الأخيرة كانت مختلفة تماماً من النواحي الاجتماعية والسياسية عن غيرها من الاحتجاجات ، فضلاً عن أهمية هذا الموضوع في تأثير هذه الاحتجاجات على العملية السياسية وصانع القرار العراقي في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية إذ عملت الاحتجاجات الأخيرة من جهة وردود الأفعال من قبل السلطة السياسية من جهة أخرى على إضافة اللمسات الإيجابية والسلبية على المجتمع والعملية السياسية .

مشكلة البحث

في الوقت الذي عَدَّ فيه الباحث الاحتجاجات الشعبية عاملاً مؤثراً على صانع القرار والعملية السياسية , يطرح امامنا هذا الاعتبار التساؤلات الاتية :

١) ما هي العوامل والظروف التي دفعت الشعب العراقي للخروج بآحتجاجات غير مسبوقة ؟
٢) كيف كانت نشأة هذه الاحتجاجات وما هي الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نشأت فيها ؟
٣) ما هي الآثار التي تركتها الاحتجاجات ؟ وهل كانت سلبية ام إيجابية ؟

فرضية البحث

تفترض الدراسة ان العلاقة بين استمرار الاحتجاجات الشعبية وعملية الإصلاح السياسي هي عملية طردية , فكلما كانت الاحتجاجات الشعبية مستمرة ومنظمة وذات اهداف كانت تأثيرها الايجابي على العملية السياسية اكبر واوسع .

منهجية البحث

لغرض التحقق من فرضية الدراسة فقد اقتضت منهجية البحث العلمي الاعتماد على عدة مناهج تم توظيف كل منها في موضعه فقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لدراسة الأسباب التي دفعت الشعب العراقي للخروج بالاحتجاجات فضلاً عن منهج التحليل النظمي للتوصل الى نتائج الاحتجاجات الشعبية فضلاً عن المنهج القانوني لتوضيح الاطار الدستوري والقانوني للاحتجاجات الشعبية .

هيكلية البحث

تم تقسيم موضوع الدراسة الى ثلاثة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة تشمل اهم الاستنتاجات :

المبحث الأول : (الاطار النظري والمفاهيمي للاحتجاجات الشعبية وصانع القرار)

المبحث الثاني : (الاحتجاجات الشعبية في العراق عام ٢٠١٩ النشأة والتطور)

المبحث الثالث : (تأثير الاحتجاجات الشعبية على العملية السياسية في العراق)

المبحث الأول (الاطار النظري والمفاهيمي للاحتجاجات الشعبية وصانع القرار)

للحديث عن نتاج الاحتجاجات الشعبية على عملية صنع القرار يتوجب علينا الخوض في ماهية الاحتجاجات الشعبية ومن هو صانع القرار وكالإتي :

اولاً : تعريف الاحتجاجات الشعبية :

تتنوع التعريفات التي تتناول الاحتجاجات الشعبية وفقاً لاختلاف الزوايا الثقافية للباحثين في هذا الشأن ووفقاً للغرض من الدراسة , وعلى الرغم من هذا الاختلاف يمكننا تناول التعريفات التي نلتمس فيها مقاربة لوجهات النظر لدى الباحثين وكالاتي :

١) تعرف الاحتجاجات الشعبية في علم الاجتماع على انها (الجهود المنظمة التي تبذلها جماعة من الناس لهدف معين قد يكون تغييراً او مقاومة تغيير لجانب واحد او عدة جوانب في المجتمع ، ويمكن القول ان اهداف هذه الاحتجاجات قد تكون اهداف محدده او واسعة , فضلاً عن كونها قد تكون ثورية او إصلاحية) ()[١] .

٢) وكذلك تعرف الاحتجاجات الشعبية على انها (طريقة للتعبير عن رأي الجماعة عادة في منطقة محددة ذات شهرة ، وذلك من اجل إيصال الصوت الى اغلب شرائح المجتمع ، للتأثير على السلطة السياسية بواسطة اليات قانونية متعددة ()[٢] .

٣) فضلاً عن ذلك هناك بعض من الباحثين من يُعرف الاحتجاجات الشعبية بانها (عملية تقوم بها جماعة من خلال القيام بفعل اعتراض ضد جماعة أخرى حول قضية محددة ، ويمكن تمييزها من خلال كونها فعل اعتراضي يتم من خلال العمل العنفي او العمل الشرعي ()[٣] .

يتضح مما تقدم ان الاحتجاجات الشعبية هي عبارة عن عملية يقوم بها مجموعة من افراد المجتمع بهدف إيصال او التعبير عن اراءهم وما تروم اليه هذه المجموعة الى الجهات الماسكة لزمام الأمور في البلد , وكذلك يتبين من خلال التعريفات السابقة ان

هذه العملية تكون وفق اليات قانونية محددة تتمكن من خلالها الجماعات المحتجة إيصال ما يرومون ايصاله الى السلطات السياسية .

ثانياً : تعريف صانع القرار

يعرف صانع القرار على انه (الشخص او المؤسسة او القيادة العليا المسؤولة عن صنع واتخاذ القرار في البلد) فضلاً عن ذلك يعرف القرار السياسي على انه (ما تختار الحكومة ان تفعله وما لا تفعله لضبط الصراع داخل المجتمع او إدارة الصراع مع مجتمع اخر) ()[٤] .

فضلاً عن ذلك تعد الوظيفة الأساسية والجوهرية لصانع القرار هي القيام بعملية صنع القرار , وذلك عبر القيام بعملية جمع المعلومات والأفكار عن مشكلة معينة ومن ثم القيام بربط هذه الأفكار مع بعضها للخروج بموقف يتولى حل هذه المشكلة , وتتوقف عملية اتخاذ القرار من قبل صانع القرار على جملة من الظروف والبدائل والضغوط , لذلك فأن صانع القرار هو الشخص المسؤول عن اختيار قرار واحد من بين عدة قرارات بديلة للوقوف على الخروج من المشكلة التي تتطلب اتخاذ القرار ()[٥] .

فضلاً عن ذلك فأن صانع القرار يمر بمراحل عدة للوصول الى قرار واحد من بين البدائل ، إذ تبدأ هذه المراحل بوجود الحافز والدافع لحل مشكلة ما , ومن ثم ادراك صانع القرار لهذا الحافز , وصولاً الى اتخاذ القرار والقيام بتنفيذه وبعدها القيام بتقييمه على البيئة المطبق فيها , فضلاً عن تحمل مسئوولية اتخاذ ذلك القرار ()[٦] .

وخلاصة ما تقدم يمكننا الحديث على ان صانع القرار وعن طريق مروره بمراحل صنع القرار لابد من دراسة البيئة المتخذ القرار فيها , فمثال على ذلك اذا كانت البيئة التي يروم فيها صانع القرار اتخاذ قراره توجد فيها عملية احتجاجات شعبية تجاه امر ما ، فيكون هنا صانع القرار مجبراً ان يضع هذه الاحتجاجات من ضمن العناصر المؤثرة

للقرار الذي يروم اتخاذه ، وعليه فإنه سيضع مطالب الضغط الشعبي في اولويات اعماله مما يؤدي ذلك الى تحقيق عنصر مهم من عناصر اتخاذ القرار وهو الحافز ، وهذا ما يعد من التأثير الحقيقي للاحتجاجات الشعبية على صانع القرار , وهذا ما سنتحقق منه عملياً في الصفحات القادمة من هذا البحث للإجابة على التساؤل الذي مفاده (هل خلقت الاحتجاجات الشعبية في العراق الحافز لدى صانع القرار لاتخاذ قرارات تتبنى مطالب هذه الاحتجاجات ؟)

ثالثاً : اليات ممارسة الاحتجاجات الشعبية

يمتلك مفهوم الاحتجاجات الشعبية وكما اسلفنا مجموعة من الاليات والوسائل التي تمارسها للتعبير عن أهدافها , ومما لا شك فيه ان هذه الاليات هي ذات أساس دستوري وقانوني ومنها :

١) التظاهر السلمي : ويقصد به (صورة من صور المشاركة السياسية التي ترمي الى التأثير في القرار السياسي للدولة) وهناك من يعرف التظاهر السلمي (التجمع في الأماكن العامة لهدف واحد او عدة اهداف وفق القوانين النافذة في البلد) ، تعد الاحتجاجات الشعبية احدى اليات الاحتجاجات الشعبية , وذلك لإنها تمثل الاتصال المباشر بين الشعب والسلطة السياسية دون الحاجة الى قنوات تعبير كالأحزاب السياسية والمعارضة السياسية , فضلاً عن ذلك تمثل التظاهرات السلمية الأداة الفاعلة في احراج السلطة السياسية وذلك كونها تأتي كنتيجة عن الحرمان والتمييز ()[٧] .

٢) الاعتصام (العصيان المدني) : تعد الاعتصامات المرحلة المتطورة من التظاهرات السلمية , ويقصد بها (رفض الخضوع لقانون او لائحة او سلطة تعد في عين

من ينتقدونها ظالمة) ، وتهدف الاعتصامات الى تغيير قرارات السلطة السياسية تجاه امر معين او اجبار السلطة على العدول عن السياسات المرفوضة شعبياً ()[٨] .

٣) الاضراب عن العمل : يعد الاضراب عن العمل المرحلة المتطورة من الاعتصامات , ويقصد به (الامتناع الجماعي عن ممارسة الاعمال من قبل العمال والموظفين لحين استجابة السلطات السياسية لمطالبهم المشروعة) , وتضطر السلطات السياسية غالباً الى الاستجابة لهذه المطالب كون الاضراب عن العمل يولد نتائج خطيرة على السياسات الاقتصادية للدولة ، وتأتي مرحلة الاضراب عن العمل وكما اسلفنا عندما لا تعير الدولة أي أهمية للاعتصامات ، ومثال على ذلك تطور مرحلة الاعتصامات الفرنسية الى مرحلة الاضراب عن العمل من قبل النقابات العمالية في فرنسا في عام (٢٠١٩) للتعبير عن رفضهم لقانون التقاعد الجديد ()[٩] .

يتضح مما تقدم ان للاحتجاجات الشعبية اليات واقسام تقوم بها بصورة متطورة ، إذ تبدأ هذه الاحتجاجات بالتظاهر السلمي وتنتهي بالاضراب عن العمل مروراً بمرحلة الاعتصام ، فضلاً عن ذلك يتبادر الى الذهن التساؤل الذي مفاده , ان ممارسة اغلب الاحتجاجات الشعبية من خلال الياتها يرافقها اعمال فوضى وعدم استقرار وربما استغلال من قبل اطراف اجتماعية وسياسية , فهل هناك تنظيماً قانونياً ودستورياً للحد من اعمال الفوضى وعدم الاستقرار , وللإجابة عن هذا التساؤل سنبحث في اهم التنظيمات الدستورية والقانونية للاحتجاجات الشعبية في العراق .

رابعاً : التنظيم الدستوري والقانوني للاحتجاجات الشعبية في العراق

ينبغي لممارسة الاحتجاجات الشعبية وجعلها حق ملازم لوجود الشعب والتمتع بالحقوق والقيام بالواجبات ، وجود صيغة دستورية وقانونية دولية ومحلية تنظم

الاحتجاجات الشعبية ، لذلك سنبحث في اهم الضمانات القانونية والدستورية التي تنظم الاحتجاجات الشعبية في العراق وكالاتي :

١) الالتزامات الدولية للعراق تجاه الاحتجاجات الشعبية

تعد جمهورية العراق طرفاً في العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية التي كفلت ضمناً ومفهوماً موضوعة الاحتجاجات الشعبية ، اذ الزمت جميع هذه المواثيق الدول الأعضاء بتضمين مفهوم الاحتجاجات الشعبية في دساتيرها وقوانينها ([١٠]) , ومن هذه الاتفاقيات :

١) الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الأمم المتحدة عام (١٩٤٨)

نصت اغلب مواد الإعلان بصورة غير مباشرة على الزام الدول الأعضاء بحماية وتنظيم الاحتجاجات السلمية ، اذ نصت المادة (١٩) على ان (لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير),([١١]) وتوضح هذه المادة الحق لكل فرد بالتعبير عن الرأي بأي طريقة يراها ممكنة دون مضايقة من السلطات , فضلاً عن المادة (٢٠) من الإعلان التي نصت (لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في التجمعات السلمية)، ([١٢]) وبهذا جاء الإعلان ليكفل حق المواطنين في ممارسة الاحتجاجات السلمية , ويثبت ان الشعب هو مصدر السلطة .

٢) العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام (١٩٦٦)

نصت المادة (٢١) من العهد (تلتزم الدول الأعضاء في العهد في الاعتراف بحق التجمع السلمي المطالب بالحقوق السياسية للافراد وعدم وضع قيد على هذا الحق) ، ([١٣]) وبما ان العراق هو من ضمن الدول الأعضاء في هذا العهد فأنه ملزم بالاعتراف بحق المجتمع العراقي في ممارسة الاحتجاجات السلمية .

ج) اعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب لعام (٢٠٠٧)

اعتمدت الأمم المتحدة هذا الإعلان في أيلول عام (٢٠٠٧) بعد التصويت عليه بالأغلبية ، أذ اصبح ملزم لجميع دول الأعضاء ومن ضمنها العراق ، اذ جاء هذا الإعلان ليلزم الدول الأعضاء بحق الشعوب في تقرير المصير وضمان حرياتهم الأساسية ومنها حرية التعبير عن الراي والتجمع السلمي ()[١٤] .

٢) الضمانات الدستورية للاحتجاجات الشعبية في العراق

نص الدستور العراقي النافذ لعام (٢٠٠٥) في العديد من بنوده بصورة مباشرة او غير مباشرة على الزام المشرع بتنظيم الاحتجاجات الشعبية في القوانين العراقية ، أذ نصت المادة (٢) على انه (لا يجوز نص قانون يتعارض مع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الدستور) ، ([١٥]) أذ نلاحظ ان المشرع منع تشريع أي قانون يحدد من ممارسة الشعب العراقي لحقوقه , وبما ان الاحتجاجات الشعبية هي حق شعبي , فأن الدستور العراقي منع المساس بهذا الحق ، فضلاً عن ذلك نصت المادة (٣٨) من الدستور العراقي بصورة مباشرة على ضمانة الاحتجاجات الشعبية من خلال نص المادة (تكفل الدولة حرية الاجتماع والتظاهر السلمي) ، فضلاً عن الفقرة الأولى من المادة ذاتها التي نصت على (حرية التعبير عن الرأي بجميع الوسائل هو امر مكفول دستورياً بما لا يخل بالنظام ، ([١٦]) وعزز الدستور العراقي ما سبق في المادة (٤٦) التي نصت على (لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور الا بقانون على ان لا يمس ذلك جوهر الحق او الحرية ()[١٧] .

وخلاصة ما تقدم نرى ان الدستور العراقي قد وضع الأسس المتينة والخطوط العريضة لضمان الحق الدستوري للاحتجاجات الشعبية تاركاً بذلك الأمور الفنية والتنظيمية للمشرع

العادي من خلال نص (ينظم ذلك بقانون) ، الا ان الصراعات السياسية وعدم الاستقرار السياسي حالت دون المضي بتشريع العديد من القوانين لغاية الوقت الحاضر .

٣) الضمانات القانونية للاحتجاجات الشعبية في العراق

سار الوضع القانوني للاحتجاجات الشعبية بعد نفاذ الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) على الوضع ذاته قبل نفاذ القانون أذ ظلت المواد القانونية معطلة بسبب الصراعات السياسية وعدم الاستقرار في تلك المدة حيث استمرت الاحتجاجات العراقية تنشأ تحت ظل القانون الذي وضعته سلطة الائتلاف الموحد رقم (١٩) لسنة (٢٠٠٣) الخاص بحرية التجمع الذي جاء هذا القانون ويحمل معه العديد من التقييدات لحق ممارسة الاحتجاجات الشعبية ، حيث الزم القانون موافقة قائد قوات الائتلاف على خروج الاحتجاجات بزمان ومكان معين ، فضلاً عن ذلك فأن تردي الواقع التشريعي في العراق أدى الى ان لا يلغى هذا الامر ، وذلك بسبب تراجع السلطات التشريعية المتعاقبة على تشريع قانون حرية التعبير عن الراي والاجتماع والتظاهر السلمي بعدما تمت القراءة الأولى للقانون في عام ٢٠١٠ واصبح جاهز للتصويت عليه الا ان الخلافات السياسية حالت دون التصويت عليه لغاية الان .

وخلاصة ما سبق يمكن عد الاحتجاجات الشعبية بانها غير منظمة قانوناً بسبب الخلافات السياسية التي أدت الى تراجع السلطة التشريعية في تشريع قانون تنظيمي مباشر لهذا الحق ، اذ ضلت الاحتجاجات الشعبية تمارس عن طريق الاستناد الى الدستور والمواثيق الدولية التي انضم العراق لها وبهذا الشأن لا بد من البحث من الناحية العملية في كيفية ممارسة الاحتجاجات الشعبية وكيفية نشوئها وتنظيمها في المبحث القادم .

المبحث الثاني (الاحتجاجات الشعبية في العراق عام ٢٠١٩ النشأة والتطور)

اندلعت في تشرين الأول من عام (٢٠١٩) اكبر احتجاجات شعبية في العراق بطريقة تختلف عن الاحتجاجات التي حدثت بعد العام (٢٠٠٣) ، أذ حققت هذه الاحتجاجات دوراً على اغلب الأصعدة في البلاد بما فيها التأثير على صانع القرار في تشكيل الحافز لاتخاذ العديد من المواقف لذلك سنبحث في اهم الظروف والأسباب التي أدت الى اندلاع هذه الاحتجاجات فضلاً عن نشأه وتطور الاحداث في هذه الاحتجاجات وكما يلي :

اولاً : ابرز دوافع اندلاع الاحتجاجات قبل العام (٢٠١٩)

تتخذ الاحتجاجات الشعبية من الناحية النظرية اشكالاً تسير بها لتصل الى الهدف المنشود ، أذ ان الحرمان والظلم يدفع الشعب الى التظاهرات السلمية الهادفة الى نيل الحقوق والتي تتحول بدورها الى انتفاضة غاضبة لانتزاع الحقوق ومن ثم التحول الى المواجهات الدامية التي تنتهي اما بالقمع او التغيير اما الجانب العملي في العراق فقد يختلف الامر بعض الشيْ فلم تنجح هذه الاحتجاجات في الوصول الى مرحلة التغيير وانما وصلت نسبياً الى الحصول على جزء بسيط من ابسط الحقوق المكفولة دستورياً ()[١٨] .

وعلى الرغم من التغيير الذي طرأ على النظام السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣) وتحول العراق من الحكم الديكتاتوري الشمولي الى النظام الديمقراطي الكافل للحقوق والحريات الا ان قراءة الوضع المادي والثقافي للفرد وتمتعه بالحقوق والحريات قد تراجع عن الفقرة التي سبقت هذا التغيير وعند البحث في ذلك نجد ان من اسبابه هو اتساع دائرة التمركز حول الهويات الفرعية من جهة وسطوة القبائل والأحزاب السياسية والمحاصصة الطائفية وانتشار الفساد من جهة أخرى ، أذ سعت الأحزاب السياسية الناشئة بعد عام (٢٠٠٣) في تلك الحقبة الى السعي وراء إرساء دعائم القوة والنفوذ السياسي

تاركة ورائها شعب يعيش حالة الظلم والبؤس والفقر وانعدام الامن , ومن هنا نشأت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والخدمية ()[١٩] .

والشواهد على تلك الاحتجاجات عديدة ، أذ يمكن الإشارة الى بدء تلك الاحتجاجات بما سميت بثورات الربيع العراقي في بغداد محافظات عدة والتي طالبت فيها الجماهير السلطات السياسية بإيجاد الحلول الاقتصادية وتعديل الدستور والنظام الانتخابي وتوفير الخدمات الأساسية كالكهرباء ومفردات البطاقة التموينية وغيرها ()[٢٠] .

فضلاً عن ذلك فقد اندلعت الاحتجاجات الشعبية في محافظة البصرة ضد نقص الخدمات وتلكؤ عمل الحكومة في اكمال ميناء الفاو ومصادرة الأراضي العراقية واعتقال الصيادين في تلك المدة , أذ استمرت هذه الاحتجاجات بصورة متقطعة في هذه المحافظة لغاية عام (٢٠١٥) ، والجدير بالذكر ان هذه المحافظة عانت وما زالت تعاني من نقص الخدمات والفقر الممزوج بروح التضحية ()[٢١] .

وفي صيف عام (٢٠١٧) تصاعدت وتيرة الاحتجاجات الشعبية في محافظات الفرات الأوسط ضد تردي واقع الكهرباء التي تعيشه هذه المحافظات في الصيف اللاهب أذ اضرم المحتجون النار في مقار الأحزاب السياسية ، وتم تمزيق صوراً لشخصيات سياسية ()[٢٢] .

وعند توجيه الأنظار على المحافظات الشمالية والغربية في العراق نجد ان وتيرة الاحتجاجات في هذه المحافظات متصاعدة إذ شهدت محافظات الانبار وديالى وصلاح الدين وكركوك احتجاجات شعبية ضد واقع الخدمات والبنى التحتية والاقصاء والتهميش واستمرت هذه الاحتجاجات مدة طويلة حتى تحولت الى اعتصامات توحدت مطالبها الى تغيير الطبقة السياسية برمتها وقد جاء هذا المطلب بعد شعور أبناء تلك المحافظات

بالتهميش واستمرت تلك الاعتصامات لحين قرار الحكومة العراقية بفض تلك الاعتصامات اذ تم انهاء تلك الاعتصامات بالقوة الامر الذي خلف العديد من القتلى والجرحى ()[٢٣] .

وخلاصة ما تقدم نرى ان اغلب المحافظات العراقية شهدت اندلاع احتجاجات شعبية ضد السلطة السياسية الحاكمة وكانت مطالب تلك الاحتجاجات تتدرج تحت المطالبة بنيل الحقوق والخلاص من الفساد وارتفاع معدلات الفقر ونقص الخدمات في حين كانت السلطات السياسية تستخدم غالباً أسلوب الوعود او الصمت من جهة , والعنف والقمع من جهة أخرى أذ استمرت دورة الاحتجاجات الشعبية على هذا النهج الى ان وصلت الاحتجاجات ذروتها في أواخر عام (٢٠١٩) ، أذ فاجئ المحتجون السلطات السياسية باحتجاجات عارمة لم تواجهها من قبل ، الامر الذي احرج صانع القرار والعملية السياسية.

ثانياً:نشأة وتطور الاحتجاجات الشعبية بعد عام (٢٠١٩)

في مطلع تشرين الأول من عام (٢٠١٩) شهدت مدينة بغداد اندلاع اكبر احتجاجات شعبية في العراق بعد عام (٢٠٠٣) , إذ كانت هذه الاحتجاجات متميزة عن الاحتجاجات التي سبقتها، فقد شارك في هذه الاحتجاجات اغلب فئات المجتمع العراقي , فلم تقف هذه الاحتجاجات على مستوى عمري معين او طائفة او أي انتماء اخر , وانما جاءت هذه الاحتجاجات جامعة لاغلب الفئات العمرية والحزبية والسياسية والايديولوجية من جميع المدن والاحياء والازقة ()[٢٤] .

وبعد مضيْ مدة وجيزة من الزمن ولم يظهر للمحتجين أي متحدث بأسمهم ما يشير ذلك الى عدم علاقة الاحتجاجات الشعبية بإي كيان سياسي او مرجع ديني او ما شابه ذلك , وانما يثبت ذلك ان الاحتجاجات الشعبية كانت ذو مطالب شعبية حقيقية نابعة من توجهات الافراد دون أي توجيه , فضلاً عن ذلك فقد تدرجت مطالب المحتجين بدورة بدأت بالخدمية وانتهت بالسياسية ، فنلاحظ ان المطالب بدأت بالمطالبة في حق العمل

وتحسين المستوى المعيشي والقضاء على الفساد ، ووصلت الى سقف تغيير شامل للنظام السياسي في البلاد ()[٢٥] .

اما من الناحية السياسية فإن السلطة السياسية كانت محرجة تماماً لما تتعرض له من مواجهة هذه الاحتجاجات غير المسبوقة ولم تجدِ ستراتيجياتها السابقة في مواجهة الاحتجاجات أي جدوى , فقد ظلت السلطة السياسية في بداية الاحتجاجات تراوح بين وعود الإصلاح وظلت تغطي فشلها في حماية المتظاهرين والناشطين من الاغتيالات بوجود جهات مجهولة سمتها (الطرف الثالث) تقوم بارتكاب هذه الاغتيالات ، هذا فضلاً عن استخدام السلطة السياسية المماطلة للحصول على الوقت ، أذ ابدى رئيس الوزراء العراقي الأسبق (عادل عبد المهدي) استعداده لتقديم استقالته من المنصب بشرط وجود شخصية بديلة مستعدة لتولي المنصب ، اذ عزف الأخير سبب تردي الواقع السياسي والخدماتي في البلاد هو ناتج عن تراكمات الحكومات السابقة وانه لا يملك العصا السحرية لتصحيح مسار السلطة بهذه السرعة ()[٢٦] .

اما من الناحية الأمنية فقد فشلت السلطة السياسية في حماية المتظاهرين وذلك بسبب الاستخدام المفرط للقوة التي استخدمت تجاه المحتجين والتي تمثلت باستخدام الرصاص الحي والقنابل الصوتية وخراطيم المياه وغيرها من الأساليب الممنوع استخدامها لفض الاحتجاجات إذ راح ضحية استخدام القوة ضد المحتجين الى ما يقارب (٧٠٠) شهيد إضافة الى الآف الجرحى ()[٢٧] .

فضلاً عن ذلك فإن استخدام القوة تجاه المحتجين كان الأسلوب المستخدم في ساحات الاحتجاج في ذلك الوقت في حين ان الأسلوب السائد والعرف الذي اتبعته السلطة السياسية خارج أماكن الاحتجاجات كان يشمل فرض حظر التجوال وقطع الاتصالات الامر الذي القى بإثاره السلبية على اغلب أصحاب الدخل اليومي فضلاً

عن حجب الانترنت الذي عمل على خسارة الاقتصاد العراقي مبلغ (٤٥) مليون دولار تقريباً حسب ما قدره المراقبين الاقتصاديين إذ كان القطاع الخاص المتضرر الأكبر من هذه الخسائر بسبب توقف عمليات التحويل المالي والخطوط الجوية ()[٢٨] .

ونستنتج مما سبق ان الاحتجاجات الشعبية في عام (٢٠١٩) كان لها اثاراً إيجابية وأخرى سلبية يمكن ان ندرجها وفق الاتي :

١) (الآثار السلبية)

أ) من الناحية الاجتماعية تسببت الاحتجاجات الشعبية في ارباك الوضع الاجتماعي المتمثل بإعمال فرض حظر التجوال وتعطيل الدوام الرسمي وقطع الطرق وحجب شبكة الانترنت.

ب) من الناحية الاقتصادية عملت الاحتجاجات الشعبية بصورة غير مباشرة على القاء الأذى على العديد من أصحاب الدخل اليومي الذين تضرروا من قطع الطرق وفرض حظر التجوال الامر الذي أدى الى القاء هذه الفئة اللوم على الاحتجاجات الشعبية هذا فضلاً عن الخسائر المادية المذكورة سابقاً واعمال الشغب التي خلفت حرق ما يقارب (٩٠٠) متجراً تجارياً ()[٢٩] .

ت) من الناحية السياسية والأمنية : فقد عملت الاحتجاجات الشعبية على ارباك الوضع السياسي في البلاد إذ عملت على اجبار السلطات السياسية الى اتخاذ قرارات سريعة وغير مدروسة لا تصب في مصلحة المواطنين كاتخاذ قرار حل مجالس المحافظات ، هذا فضلاً عن الناحية الأمنية التي لا يمكن القاء سبب تردي الواقع الأمني على السلطة السياسية بصورة مطلقة اذ كانت القوات الأمنية بين مطرقة شغب المحتجين وسندان أوامر السلطة السياسية الامر الذي خلف المئات من القتلى والجرحى ()[٣٠] .

٢) (الآثار الإيجابية)

أ) من الناحية الاجتماعية والثقافية : عملت الاحتجاجات الشعبية على ظهور التماسك الاجتماعي العابر للمكونات والطوائف والمذاهب أذ عملت الاحتجاجات الشعبية في عام (٢٠١٩) على تجاوز المجتمع العراقي لمفاهيم الطائفية والقبلية والمذهبية وتوحيد المطالب تحت مفهوم الوطن فضلاً عن تحفيز المدركات الثقافية لدى افراد المجتمع العراقي عن طريق الفعاليات الاكاديمية في الساحات التي أقيمت فيها الاحتجاجات ()[٣١] .

ب) من الناحية الاقتصادية : فيمكن القول ان اغلب الاحتجاجات الشعبية في عام (٢٠١٩) وما قبلها انطلقت لاسباب اقتصادية متمثلة بإرتفاع مستوى الفقر وتردي الواقع الاقتصادي في حين كانت السلطات السياسية تضع الحزم الإصلاحية والبرامج التطويرية للاقتصاد العراقي الا ان اغلبها لم تجدِ نفعاً ، لذلك قد نرى ان الاثار الإيجابية للاحتجاجات الشعبية من الناحية الاقتصادية لا تزال ضعيفة جداً ()[٣٢] .

ت) من الناحية السياسية : فقد عملت الاحتجاجات الشعبية على تحطيم حاجز الخوف من السلطة السياسية وتنمية الثقافة السياسية لدى المواطنين وقد جاء ذلك بعد المدة الطويلة التي قضاها المجتمع العراقي في ظل النظام الشمولي الذي لا يسمح بالاحتجاجات الشعبية وممارسة الحقوق السياسية ()[٣٣] .

وبعد هذا الاستعراض لاسباب نشوء الاحتجاجات الشعبية في العراق ومراحل تطورها وبعد الحديث عن ابرز اثآر هذه الاحتجاجات من الناحية السلبية والايجابية وعلى الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي يتوجب علينا البحث في آثر هذه الاحتجاجات على صانع القرار العراقي فهل قطفت هذه الاحتجاجات ثمارها وآثرت على صانع القرار العراقي ام ما زالت قرارات صانع القرار قرارات تهدئة فقط ؟ .

المبحث الثالث (تأثير الاحتجاجات الشعبية على العملية السياسية في العراق)

لم تكن الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في أواخر عام (٢٠١٩) هي الأولى من نوعها فقد انطلقت العديد من الاحتجاجات التي سبقتها بعد العام (٢٠٠٣) ، الا ان ما يميز هذه الاحتجاجات انها كانت عابرة للمكونات والطوائف وكانت أهدافها هي اهداف لخدمة جميع شرائح المجتمع وليس على مستوى فئة محددة هذا فضلاً عن اثر هذه الاحتجاجات على العملية السياسية والذي كان متميزاً ايضاً , ويمكن ملاحظة هذا التأثير على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكالاتي :

اولا : من الناحية السياسية

حققت الاحتجاجات الشعبية تأثيراً على العملية السياسية بصورة واضحة وملموسة ففي بداية الامر وكما ذكرنا سابقاً دعا المحتجين بتغيير الطبقة السياسية وتقديم استقالة الحكومة وتعديل الدستور وحصر السلاح بيد الدولة وصياغة قانون الانتخابات مرة اخرى واستعادة اموال البلد المسروقة ()[٣٤] .

وعند مقارنة مطالب المحتجين السياسية مع مسار العملية السياسية بعد الاحتجاجات نرى ان عملية الاحتجاجات قد نجحت نسبيا في اصغاء القائمين على السلطة في الاذعان الى مطالب هذه الاحتجاجات ففي بداية الامر استجابت الحكومة لمطلب الاحتجاجات باستقالة الحكومة حيث قدم رئيس الوزراء الاسبق (عادل عبد المهدي) استقالته من المنصب في التاسع والعشرين من تشرين الثاني في العام (٢٠١٩) الى مجلس النواب العراقي ليقوم الاخير بالموافقة عليها في تشرين الثاني من العام نفسه وبذلك حقق المحتجين المطلب الاول من مطالبهم في التأثير في العملية السياسية القائمة بعد المدة الطويلة التي قضوها تحت الوعود الاصلاحية التي تتقدم بها الحكومات ()[٣٥] .

ولم يقف الامر على هذا الحد فقد حدثت موجة من الاستقالات بعد حادثة في محافظة (ذي قار) على اثر استخدام القوات الامنية للسلاح الحي في تفريق المتظاهرين والتي راح ضحيتها العشرات من القتلى والجرحى , أذ قدم محافظ الناصرية (عادل الدخيلي) , وقائد شرطة ذي قار (احمد زيدان) ورئيس خلية الازمة ((جميل الشمري) الاستقالات من مناصبهم بناء على مطالب المحتجين ()[٣٦] .

اما بالنسبة الى المطلب الاخر الخاص بالمواصفات التي وضعها المحتجين للشخصية التي تتولى منصب رئيس الوزراء الجديد على ان يكون مستقلاً وذو كفاءة أذ اتضحت ملامح التأثير في العملية السياسية في هذا المطلب ايضاً إذ كلف رئيس الجمهورية (برهم صالح) المرشح (محمد توفيق علاوي) بتشكيل الحكومة ([٣٧]) الا ان هذا الامر لاقى رفضاً واسعاً من قبل المحتجين الامر الذي ادى الى عدول رئيس الجمهورية عن قراره وتقديم المرشح (عدنان الزرفي) بديلاً عنه والذي واجهته القوى السياسية بالرفض ايضاً ([٣٨]) ، في حين قدم رئيس الجمهورية المرشح (مصطفى الكاظمي) الشخصية التي رحبت بها ساحات الاحتجاج كون المواصفات التي وضعوها تندرج في هذا المرشح , وهذا ما يعد تأثيراً واضحاً للاحتجاجات على صانع القرار ()[٣٩] .

وللحديث عن المطالب الاخرى ومنها اجراء الانتخابات المبكرة وفق قانون انتخابي جديد فقد اعلن رئيس الوزراء (مصطفى الكاظمي) في بداية تسنمه المنصب العمل على تلبية مطالب المحتجين والخاصة باجراء الانتخابات المبكرة وبالفعل اجريت الانتخابات في العاشر من تشرين الاول من عام (٢٠٢١) , وهذا الانجاز يضاف في قائمة الانجازات التي عملت على تعزيز تأثير الاحتجاجات الشعبية في خيارات الساحة السياسية ()[٤٠] ,

وخلاصة ما تقدم يمكن الحديث عن وجود تأثير واضح للاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في بغداد في تشرين الاول من عام (٢٠١٩) في العملية السياسية وفي بدائل

صانع القرار العراقي إذ بدأت السلطة السياسية تخشى الشارع العراقي في اي قرار او خطوة تقدم عليها وكان ذلك واضحاً عن طريق الاحداث التي ذكرناها فيما سبق .

٢) من الناحية الاقتصادية

في اطار المطالب الاقتصادية كانت مطالب المحتجين تتدرج تحت طائلة القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل ووضع نظام اقتصادي للبلد وغيرها من المطالب وفي اطار الاستجابة لهذه المطالب والتأثير في قرارات صانعي القرار فنرى وجود تأثيراً بسيطاً للاحتجاجات الشعبية فقد كان هذا التأثير سلبي بعض الشي وذلك بسبب الحلول السريعة والترقيعية التي اتخذتها الحكومة العراقية لتهدئة الوضع المتأزم ، فنتيجة الضغط الشعبي دعت الحكومة الى اتخاذ العديد من القرارات التي اهلكت موازنة الدولة ()[٤١] .

فقد اعلنت الحكومة العراقية استجابة الى مطالب المحتجين بتوفير فرص العمل عن استحداث (٥٠) الف درجة وظيفية إذ عمل هذا القرار على امرين احدهما سلبي واخر ايجابي فمن الناحية الايجابية ان الاحتجاجات الشعبية اثبتت فاعليتها في الضغط والتأثير في قرارات السلطة السياسية ، اما من الناحية السلبية فان اصحاب القرار وعند اتخاذ هذا القرار لم يدرسوا اثاره البعيدة ، وانما اتخذوا هذا القرار للتهدئة فقط من الضغط والاحراج الذي تتعرض له ()[٤٢] .

ومن ناحية اخرى واستجابتاً لمطالب المحتجين صوت مجلس النواب العراقي على قوانين الغاء الامتيازات المالية للمسؤولين السياسيين وهذا ما يعمل على الحد من ظاهرة الفساد والنظرة الى المنصب السياسي على انه مكسب مادي وليس خدمي ()[٤٣] .

وخلاصة ما تقدم يمكن القول ان مطالب الاحتجاجات الشعبية والضغط على صانع القرار السياسي من الناحية الاقتصادية كانت مطالب حقيقية لكن الاحداث السريعة التي

عبر بها المحتجين عن مطالبهم عملت على العديد من الخسائر الاقتصادية من جهة وضغط الاحتجاجات دفعت صانعي القرار على اتخاذ قرارات غير مدروسة كلفت العديد من الخسائر المالية من جهة اخرى ، إذ ان قيام المحتجين بقطع الطرق سبب الكثير من الخسائر وعلى سبيل المثال قيام المحتجين بقطع الطرق المؤدية إلى مينائي خور الزبير وأم قصر ، وحقول الرميلة النفطية، ما أدى إلى توقف العمل فيها ، الامر الذي قابلته الحكومة بفرض حظر للتجوال الذي زاد كاهل المواطنين اصحاب الكسب اليومي , وقطع الانترنت الذي كلف العديد من الخسائر المادية .

٣) من الناحية الاجتماعية

يتكون المجتمع العراقي من العديد من المكونات والطوائف والمذاهب والاعراق التي تعرضت نتيجة الوضع السياسي والتدخلات السياسية والارهاب والتدخلات الخارجية والكوارث عبر مر العصور الى الانقسامات والعديد من المشكلات التي ادت الى التأثير في النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية ، فبعد هذه المدة الطويلة التي قضاها المجتمع العراقي تحت هذه الظروف وتحت الحكم الديكتاتوري اصبح المجتمع خائفاً ينتظر التغيير والخدمات والحقوق دون سعي وهذا ما عملت السلطات السياسية المتعاقبة على استغلاله لتحقيق غاياته السياسية ()[٤٤] .

وفي موجة الاحتجاجات الاخيرة لوحظ بادرة لانسجام المجتمع وذلك عن طريق رؤية شيئاً من انكسار حاجز الخوف من السلطة ورؤية الانسجام وروح الوطنية من خلال النظر الى الاحتجاجات وهي جامعة لاغلب شرائح وفئات المجتمع ، وهذا ما يمكن وصفه أثراً للاحتجاجات الشعبية على الحياة السياسية , فكلما كان المجتمع شديد ومتماسك ، كلما كانت السلطة السياسية حكيمة ورشيدة كون النظام السياسي يولد من رحم المجتمع ()[٤٥] .

وخلاصة ذلك فإن تأثير الاحتجاجات الشعبية على العملية السياسية وصانع القرار السياسي ان صانع القرار وعلى اثر الاحتجاجات الاخيرة اصبح يواجه مجتمع اصبحت لغة رفضه هي الاحتجاجات الشعبية , واصبحت العملية السياسية لا تتمتع بوجود مجتمع متفرق ولا يملك الثقافة السياسية التي تمكنه من المطالبة بحقوقه الامر الذي يدفع السلطة السياسية لوضع المجتمع وغضبه من احد العناصر التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات وهذا ما يمثل اثراً واضحاً للاحتجاجات الشعبية على العملية السياسية .

(الخاتمة)

بعد عرض هذه الدراسة وعبر ما تضمنته من ثلاثة مباحث ، نستطيع ان نختم الدراسة بإن الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الساحة العراقية كانت مؤثرة على صانع القرار العراقي والعملية السياسية من الناحيتين السلبية والايجابية .

اذ عملت الاحتجاجات الشعبية على احراج السلطة السياسية بالواقع السيء الذي يعيشه المجتمع العراقي من تردي الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والخدمي , الامر الذي دفع بالمواطنين الى الغضب المعبر عنه بالاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة ، اذ أدى هذا الامر الى ارباك السلطة السياسية ودفعها لتتخذ قرارات سريعة وغير مدروسة بعضها كان سلبي والأخر إيجابي .

كما ان العنف الذي رافق عمليات الاحتجاج وضعف سيطرة الأجهزة الأمنية على ساحات التظاهر دفع القيادات الأمنية الى اتخاذ قرارات لم تصب بصالح المواطنين من أصحاب الدخل اليومي .

ومن الناحية الإيجابية عملت الاحتجاجات الشعبية على تنمية الثقافة السياسية للمواطنين عبر معرفتهم بحقوقهم والطرق المشروعة لنيلها , وكذلك عملت الاحتجاجات على تنمية

شعور المسؤلية لدى المواطنين وخصوصاً بعد تحقيق جزء بسيط من المطالب التي وضعوها .

الهوامش

[1]) مارشال : جوردون , موسوعة علم الاجتماع , ترجمة احمد زايد , المجلس الأعلى للثقافة , القاهرة , ٢٠٠٢ , ص ٦٣٣ .

[2]) عمران عيسى , تأثير الحركات الاحتجاجية على الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي , دار الوثائق والكتب , بغداد , ٢٠١٩ , ص ٨٤ .

[3]) اشتي فارس , الحركات الاحتجاجية في لبنان بين السياسي والاجتماعي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ٢٠١١ , ص ١٩٠ .

[4]) رابح سرير عبد الله , القرار الإداري , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠١٢ , ص ٣٩ .

[5]) خير الله سبهان عبدالله , صنع القرار السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ , بحث منشور , مجلة العلوم السياسية والقانون , المركز الديمقراطي العربي , برلين , مجلد (١) , العدد (٥) , ٢٠١٧ , ص ٣٣٤ .

[6]) المصدر نفسه , ص . ص ٣٣٣ – ٣٣٦ .

[7]) رسلي حسبي , المظاهرات السلمية تطبيقاً لنظام الرقابة الشعبية , مجلة احكام , مجلس التحرير الدولي , الجزائر , المجلد (١٧) , العدد (٢) ٢٠١٧ , ٤٥٤ .

[8]) المصدر نفسه , ص ٤٧٨ .

[9]) فلاح مصطفى صديق , الضمانات اللاقانونية لمشروعية السلطة , بحث منشور , مجلة التنمية البشرية , كلية العلوم السياسية , جامعة التنمية البشرية , الجزائر , المجلد (٢) , العدد (٤) , ٢٠١٦ , ص ١٢٣ .

[10]) خليل إبراهيم كاظم , الالتزامات الدولية لجمهورية العراق في مجال حقوق الانسان , مجلة الحوار المتمدن , العدد (٤٩٧٣) , ٢٠١٥ , ص ٢ , للمزيد ينظر : www.ahewar.org , تاريخ زيارةالموقع١٣/١١/٢٠٢٣.

[11]) ينظر : المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ .

[12]) ينظر : المادة (٢٠) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ .

[13]) ينظر : المادة (٢١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦ .

[14]) ينظر : المادة (١٤) من اعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب عام ٢٠٠٧ .

[15]) ينظر : المادة (٢) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥

[16])ينظر : المادة (٣٨) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥

[17]) ينظر : المادة (٤٦) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥

[18]) خميس علاوي حسين , الحركات الاحتجاجية في العراق (قرأه في احتجاجات تشرين) ,بحث منشور , مجلة اداب الفراهيدي , المجلد (١٤) , العدد (٤٩) , ٢٠٢٢ , ص . ص ٣٢٥ – ٣٢٧ .

[19]) حارث حسن , الاحتجاجات التشرينية وبنية السلطة في العراق , بحث منشور , دار سطور للنشر , بغداد , ط (٢) , ص ٢١١ .

[20]) فالح عبد الجبار و سعد عبد الرزاق , نهاية الاحتلال وبداية المسألة , بحث منشور , دراسات سياسية , بغداد , ٢٠١٧ , ص ٦٣ .

[21]) خميس علاوي حسين , لحركات الاحتجاجية في العراق (قرأه في احتجاجات تشرين) , مصدر سبق ذكره , ص ٣٢٦ .

[22]) علي طاهر حمود , الاحتجاجات العراقية (٢٠١٩) نظرة سسيلوجية فيما حدث ومألاته الممكنة , بحث منشور , من كتاب الاحتجاجات التشرينية , ص ١٠٤ .

[23]) خميس علاوي حسين , لحركات الاحتجاجية في العراق (قرأه في احتجاجات تشرين) , مصدر سبق ذكره , ص ٣٢٧ .

[24]) عدنان صبيح و علي طاهر حمود , احتجاجات تشرين الأول (٢٠١٩) : صراع الخطابات لرسم مسار العملية السياسية , بحث منشور , مجلة حوار الفكر , المعهد العراقي لحوار الفكر , بغداد , العدد (٥١) , ٢٠٢٠ , ص ٧٧ .

[25]) الاحتجاجات الشعبية في العراق : التداعيات القريبة والبعيدة : مقال منشور , مركز الجزيرة للدراسات , قطر , ٢٠١٩ , ص ٤ , للمزيد ينظر www.Aljazera.net , تاريخ زيارة الموقع ٥ / ١٢ / ٢٠٢٣ .

[26]) نادية فاضل عباس , الاحتجاجات الشعبية في العراق ولبنان دراسة مقارنة , بحث منشور , كلية القانون والعلوم السياسية , كلية القانون والعلوم السياسية , الجامعة العراقية , العدد ١٢ , ٢٠٢١ , ص ٤٠٦

[27]) الاحتجاجات الشعبية في العراق : التداعيات القريبة والبعيدة , مصدر سبق ذكره , ص ٦ .

[28]) علي فاضل محمد , الرقابة الشعبية على أداء المحافظات العراقية غبر المنتظمة بإقليم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ٢٠٢١ , ص ١٠٣ .

[29]) محمد وليد , مليارات الدولارات خسائر الاحتجاجات في المحافظات العراقية , بحث منشور , مجلة الاناضول العربية , تركيا , العدد ١٧٠٩ , ٢٠٢٠ , ص ٤٩ .

[30]) علي فاضل محمد , الرقابة الشعبية على أداء المحافظات العراقية غبر المنتظمة بإقليم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ , مصدر سبق ذكره , ص . ص ٩٧ – ١٠٠ .

[31]) حميد الشيخ , ساحات الاحتجاج تتحول الى مراكز ثقافية , مقال منشور , جريدة الغد الأردنية , الشركة المتحدة للصحافة , الأردن , ٢٠١٩ , ص ٣ , للمزيد ينظر www.aljazera.net , تاريخ زيارة الموقع ١٨ / ١٢ / ٢٠٢٣ .

[32]) رافت البلداوي , الإصلاح الاقتصادي في العراق : الانتقال من التنظير الى التقييم , مقال , مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , ٢٠٢٠ , ص ٧ , للمزيد ينظر www.bayancenter.org , تاريخ زيارة الموقع ١ / ١٢ / ٢٠٢٣ .

[33]) عبد الخالق علي , النتائج غير المقصودة للاحتجاجات الشعبية , مجلة صوت العراق , المركز الإعلامي العراقي , العراق , العدد ٩ , ٢٠٢٠ , ص ١٤ .

[34]) نور سبع خميس , الاعلام والموقف الامريكي من احتجاجات تشرين الاول ٢٠١٩ في العراق , بحث منشور , مجلة دراسات سياسية واستراتيجية , بيت الحكمة , بغداد , العدد (٤٢) , ٢٠٢١ , ص ١٩٥ .

[35]) نزار عبد الكريم حسن , الاحتجاجات الشعبية في العراق واثرها على استقرار مؤسسات النظام السياسي , بحث منشور , مجلة اداب الفراهيدي , كلية الاداب , جامعة تكريت , المجلد (١٣) , العدد (٤٥) , ٢٠٢١ , ص ٣٢٤ .

[36]) نزار عبد الكريم حسن , الاحتجاجات الشعبية في العراق واثرها على استقرار مؤسسات النظام السياسي , مصدر سبق ذكره , ص ٣٢٥ .

[37]) من هو محمد توفيق علاوي رئيس الوزراء العراقي الجديد , مقال منشور , مجلة فرانس , ٢٠٢٠ , للمزيد ينظر : www.france.com تاريخ زيارة الموقع ١٨ \ ١٢ \ ٢٠٢٣ .

[38]) تكليف محافظ النجف السابق عدنان الزرفي بتشكيل حكومة جديدة , مقال منشور , مجلة فرانس , ٢٠٢٠ , للمزيد ينظر : www.france.com , تاريخ زيارة الموقع ١٨ \ ١٢ \ ٢٠٢٣ .

[39]) الكاظمي المرشح التوافقي الاول لرئاسة الحكومة العراقية , مقال منشور , مجلة الاجندة الالكترونية , ٢٠٢٠ , للمزيد ينظر : aa.com.yb , تاريخ زيارة الموقع ١٩\١٢\٢٠٢٣ .

[40]) مصطفى الكاظمي رئيس حكومة العراق يعلن اجراء الانتخابات المبكرة والامم المتحدة ترحب , مقال منشور , وكالة BBC NEWS , ٢٠٢١ , للمزيد ينظر : bbc.com , تاريخ زيارة الموقع ١٨ \ ١٢ \ ٢٠٢٣ .

[41]) ساجد ناصر حمد واخرون , اثر الفساد الاداري في اهدار المال العام , مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية , العراق , العدد (١٨) , ٢٠٢٠ , ص ٢٦٤ .

[42]) تمارة عماد , اسباب كارثة موازنة ٢٠٢٠ هل ستؤثر على رواتب الموظفين , مقال منشور , ٢٠٢٠ , ص ١٣ , للمزيد ينظر : ultrairaq.ultrasawt.com , تاريخ زيارة الموقع ١٤ \ ١٢ \ ٢٠٢٣ .

[43]) البرلمان يلغى امتيازات المسؤولين ويقر إصلاحات في محاولة لتهدئة الاحتجاجات , مقال منشور , مجلة فرانس الالكترونية , ٢٠١٩ , للمزيد ينظر : www.france24.com/ar , تاريخ زيارة الموقع ١٤ \ ١٢ \ ٢٠٢٣ .

[44]) محمد رشيد صبار , الطائفية واثرها في مستقبل الوحدة الوطنية العراقية , بحث منشور , مجلة دراسات دولية , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية , بغداد , العدد , (٦٧) , ٢٠١٦ , ص ٢٣٨ .

[45]) نور سبع خميس , الاعلام والموقف الامريكي من احتجاجات تشرين الاول ٢٠١٩ في العراق , مصدر سبق ذكره , ص ١٩٣ .

المصادر

١. مارشال : جوردون , موسوعة علم الاجتماع , ترجمة احمد زايد , المجلس الأعلى للثقافة , القاهرة , ٢٠٠٢ .

٢. عمران عيسى , تأثير الحركات الاحتجاجية على الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي , دار الوثائق والكتب , بغداد , ٢٠١٩ .

٣. اشتي فارس , الحركات الاحتجاجية في لبنان بين السياسي والاجتماعي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ٢٠١١ .

٤. رابح سرير عبد الله , القرار الإداري , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠١٢.
٥. خير الله سبهان عبدالله , صنع القرار السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ , بحث منشور , مجلة العلوم السياسية والقانون , المركز الديمقراطي العربي , برلين , مجلد (١) , العدد (٥) , ٢٠١٧ .
٦. رسلي حسبي , المظاهرات السلمية تطبيقاً لنظام الرقابة الشعبية , مجلة احكام , مجلس التحرير الدولي , الجزائر , المجلد (١٧) , العدد (٢) ٢٠١٧ , ٤٥٤
٧. فلاح مصطفى صديق , الضمانات اللاقانونية لمشروعية السلطة , بحث منشور , مجلة التنمية البشرية , كلية العلوم السياسية , جامعة التنمية البشرية , الجزائر , المجلد (٢) , العدد (٤) , ٢٠١٦.
٨. خليل إبراهيم كاظم , الالتزامات الدولية لجمهورية العراق في مجال حقوق الانسان , مجلة الحوار المتمدن , العدد (٤٩٧٣) , ٢٠١٥, للمزيد ينظر : www.ahewar.org , تاريخ زيارةالموقع١٣/١١/٢٠٢٣.
٩. المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ .
١٠. المادة (٢٠) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ .
١١. : المادة (٢١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦ .
١٢. المادة (١٤) من اعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب عام ٢٠٠٧ .

١٣. المادة (٢) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥
١٤. المادة (٣٨) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥
١٥. المادة (٤٦) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥
١٦. خميس علاوي حسين , الحركات الاحتجاجية في العراق (قرأه في احتجاجات تشرين) ,بحث منشور , مجلة اداب الفراهيدي , المجلد (١٤) , العدد (٤٩) , ٢٠٢٢.
١٧. حارث حسن , الاحتجاجات التشرينية وبنية السلطة في العراق , بحث منشور , دار سطور للنشر , بغداد , ط (٢) .
١٨. فالح عبد الجبار و سعد عبد الرزاق , نهاية الاحتلال وبداية المسألة , بحث منشور , دراسات سياسية , بغداد , ٢٠١٧.
١٩. خميس علاوي حسين , لحركات الاحتجاجية في العراق (قرأه في احتجاجات تشرين) , مصدر سبق ذكره.
٢٠. علي طاهر حمود , الاحتجاجات العراقية (٢٠١٩) نظرة سسيلوجية فيما حدث ومألاته الممكنة , بحث منشور , من كتاب الاحتجاجات التشرينية .
٢١. عدنان صبيح و علي طاهر حمود , احتجاجات تشرين الأول (٢٠١٩) : صراع الخطابات لرسم مسار العملية السياسية , بحث منشور , مجلة حوار الفكر , المعهد العراقي لحوار الفكر , بغداد , العدد (٥١) , ٢٠٢٠ .
٢٢. الاحتجاجات الشعبية في العراق : التداعيات القريبة والبعيدة : مقال منشور , مركز الجزيرة للدراسات , قطر , ٢٠١٩, للمزيد

ينظر www.Aljazera.net , تاريخ زيارة الموقع ٥ / ١٢ / ٢٠٢٣ .

٢٣. نادية فاضل عباس , الاحتجاجات الشعبية في العراق ولبنان دراسة مقارنة , بحث منشور , مجلة كلية القانون والعلوم السياسية , كلية القانون والعلوم السياسية , العدد ١٢ , ٢٠٢١.

٢٤. علي فاضل محمد , الرقابة الشعبية على أداء المحافظات العراقية غير المنتظمة بإقليم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ , رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ٢٠٢١.

٢٥. محمد وليد , مليارات الدولارات خسائر الاحتجاجات في المحافظات العراقية , بحث منشور , مجلة الاناضول العربية , تركيا , العدد ١٧٠٩ , ٢٠٢٠ .

٢٦. حميد الشيخ , ساحات الاحتجاج تتحول الى مراكز ثقافية , مقال منشور , جريدة الغد الأردنية , الشركة المتحدة للصحافة , الأردن , ٢٠١٩ للمزيد ينظر www.aljazera.net , تاريخ زيارة الموقع ١٨ / ١٢ / ٢٠٢٣

٢٧. رافت البلداوي , الإصلاح الاقتصادي في العراق : الانتقال من التنظير الى التقييم , مقال منشور , مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , ٢٠٢٠ , للمزيد ينظر www.bayancenter.org , تاريخ زيارة الموقع ١ / ١٢ / ٢٠٢٣ .

٢٨. عبد الخالق علي , النتائج غير المقصودة للاحتجاجات الشعبية , مجلة صوت العراق , المركز الإعلامي العراقي , العراق , العدد ٩ , ٢٠٢٠.

٢٩. نور سبع خميس , الاعلام والموقف الامريكي من احتجاجات تشرين الاول ٢٠١٩ في العراق , بحث منشور , مجلة دراسات سياسية واستراتيجية , بيت الحكمة , بغداد , العدد (٤٢) , ٢٠٢١ .

٣٠. نزار عبد الكريم حسن , الاحتجاجات الشعبية في العراق واثرها على استقرار مؤسسات النظام السياسي , بحث منشور , مجلة اداب الفراهيدي , كلية الاداب , جامعة تكريت , المجلد (١٣) , العدد (٤٥) , ٢٠٢١.

٣١. من هو محمد توفيق علاوي رئيس الوزراء العراقي الجديد , مقال منشور , مجلة فرانس , ٢٠٢٠ , للمزيد ينظر : www.france.com تاريخ زيارة الموقع ١٨ \ ١٢ \ ٢٠٢٣ .

٣٢. تكليف محافظ النجف السابق عدنان الزرفي بتشكيل حكومة جديدة , مقال منشور , مجلة فرانس , ٢٠٢٠ , للمزيد ينظر : www.france.com , تاريخ زيارة الموقع ١٨ \ ١٢ \ ٢٠٢٣ .

٣٣. الكاظمي المرشح التوافقي الاول لرئاسة الحكومة العراقية , مقال منشور , مجلة الاجندة الالكترونية , ٢٠٢٠ , للمزيد ينظر : aa.com.yb , تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣\١٢\١٩ .

٣٤. مصطفى الكاظمي رئيس حكومة العراق يعلن اجراء الانتخابات المبكرة والامم المتحدة ترحب , مقال منشور , وكالة BBC NEWS , ٢٠٢١ , للمزيد ينظر : bbc.com , تاريخ زيارة الموقع ١٨ \ ١٢ \ ٢٠٢٣ .

٣٥. ساجد ناصر حمد واخرون , اثر الفساد الاداري في اهدار المال العام , مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية , العراق , العدد (١٨) , ٢٠٢٠ .

٣٦. تمارة عماد , اسباب كارثة موازنة ٢٠٢٠ هل ستؤثر على رواتب الموظفين , مقال منشور , ٢٠٢٠ , ص ١٣ , للمزيد ينظر : ultrairaq.ultrasawt.com , تاريخ زيارة الموقع ١٤ \ ١٢ \ ٢٠٢٣ .

٣٧. البرلمان يلغي امتيازات المسؤولين ويقر إصلاحات في محاولة لتهدئة الاحتجاجات , مقال منشور , مجلة فرانس الالكترونية , ٢٠١٩ , للمزيد ينظر : www.france24.com/ar , تاريخ زيارة الموقع ١٤ \ ١٢ \ ٢٠٢٣ .

٣٨. محمد رشيد جبار , الطائفية واثرها في مستقبل الوحدة الوطنية العراقية , بحث منشور , مجلة دراسات دولية , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية , بغداد , العدد , (٦٧) , ٢٠١٦.